مجلة
الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies
Faculty of Politics and Economics
Suez University

مجلة علمية محكمة
(نصف سنوية)
تصدر عن
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

تأسست المجلة عام 2021

print Issn :2805-3028

ONLINE ISSN :2805-3036

https://psej.journals.ekb.eg/

السنة (٤)

العدد (١)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
وليست مسئولية كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس

الترقيم الدولى الموحد للطباعة :3028-2805
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى :3036-2805

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies

مجلة علمية متخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://psej.journals.ekb.eg

تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد (١) - السنة (٤)

تصدر نصف سنويًا

تأسست المجلة عام 2021

مدير التحرير
ا.د/ أحمد سعيد البكل

رئيس التحرير
ا.د/ أحمد محمود جلال

رئيس مجلس الا دارة
ا.د/ نيبال عز الدين عبد البارى

العوامل المفسرة لنشأة الأحزاب المهيمنة واستمرارها في الحكم: حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا نموذجًا

Explanatory Factors of the emergence and endurance of dominant parties: the African National Congress party in South Africa as a model

د. وليد قاسم
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية– جامعة الإسكندرية

ملخص:

استهدفت الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي هو ما العوامل التي تؤدي إلى ظهور واستمرار الأحزاب المهيمنة؟ وما العوامل التي أدت إلى ذلك في حالة جنوب أفريقيا؟. وقد استندت الدراسة لأداة دراسة الحالة بغية دراسة حالة حزب المؤتمر في جنوب أفريقيا دراسة معمقة، وانتهت الدراسة على المستوى النظري إلى التمييز بين أربع مجموعات من هذه العوامل: الأولى هي الانقسامات الاجتماعية، والثانية هي العوامل المؤسسية، والثالثة هي العوامل المتصلة بالحزب المهيمن، والأخيرة ترتبط بأحزاب المعارضة.

على المستوى التطبيقي خلصت الدراسة إلى أن الانقسامات العرقية ساهمت في هيمنة حزب المؤتمر على النظام الحزبي في جنوب أفريقيا، كما انتهت الدراسة إلى أنه رغم تبني جنوب أفريقيا لأحد نظم التمثيل النسبي وهو القائمة النسبية المغلقة إلا أن هذا النظام كان له بعض الآثار على الأحزاب السياسية والنظام الحزبي حيث أدى إلى

دعم مركزية حزب المؤتمر الوطني وتقويض المساءلة وهو ما رسخ لهيمنة الحزب. وانتهت الدراسة إلى أن هناك عوامل رئيسية متعلقة بحزب المؤتمر ساهمت في ظهوره واستمراره كحزب مهيمن الأول تاريخي متعلق بتاريخ الحزب النضالي كحركة تحرير ضد نظام الفصل العنصري، والثاني تمثيله لقطاعات المجتمع المختلفة ووسطيته، ويتمثل الثالث في قدرته على الحفاظ على وحدته ومنع الانشقاقات، والرابع هو الروابط الزبائنية للحزب إذ استخدم الحزب موارد السلطة لتعزيز قاعدته الجماهيرية والأخير هو استراتيجيات الحزب المتعلقة بمحاولة نزع الشرعية عن أحزاب المعارضة. وانتهت الدراسة إلى عدم قدرة أحزاب المعارضة على تحدي هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي.

كلمات مفتاحية: الأحزاب المهيمنة، جنوب أفريقيا، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي

Abstract:

The study aimed to analyze the factors leading to the emergence and endurance of dominant parties, with application to the African National Congress Party in South Africa. At the theoretical level, the study identified four groups of factors which explain the emergence and endurance of dominant parties. The first is social divisions, the second is institutional factors, the third related to the dominant party. The last is related to the opposition parties.

At the applied level, the study concluded that ethnic divisions contributed to the Congress Party's dominance over the party system in South Africa. The study also concluded that although South Africa adopted one of the proportional representation systems, which is the closed proportional list, this system had some effects on the political parties and the party system, as it enhanced the centralization of the National Congress Party and undermining accountability. The study identified major

factors related to the Congress Party that contributed to its emergence and endurance as a dominant party. The first related to the party's history of struggle as a liberation movement against the apartheid regime, the second is its representation of the various sectors of society and its centrism, the third is its ability to maintain its unity and prevent divisions, and the fourth is the party's clientelist ties, while the last is the party's strategies related to delegitimization of opposition parties. The study concluded that opposition parties were unable to challenge the dominance of the African National Congress.

Key Words: Dominant Parties, South Africa, African National Congress

مقدمة:

تتباين النظم السياسية لدول العالم المختلفة بصدد مستوى الديمقراطية فهناك نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وبصدد طبيعة العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية فالنظم البرلمانية تقيم العلاقة بين التنفيذ والتشريع على أساس التعاون وتبادل التأثير والتأثر فيما تقيم النظم الرئاسية هذه العلاقة على أساس الاستقلال، بينما تقوم هذه العلاقة في نظم حكومة الجمعية على أساس تبعية المؤسسة التنفيذية للتشريعية[١]، إلى جانب ذلك يمكن التمييز بين النظم السياسية المختلفة وفقًا لنظامها الانتخابي فهناك دول تتبنى نظم الأغلبية/ الأكثرية وأخرى تتبنى نظم التمثيل النسبي.

ويعد معيار النظام الحزبي من أهم معايير تصنيف النظم السياسية، وفي إطار ذلك يمكن التمييز بين نظم التعددية الحزبية، ونظم الثنائية الحزبية، ونظم الحزب الواحد، وتتسم نظم التعددية الحزبية بوجود عدد كبير من الأحزاب السياسية التي لا يستطيع أي منها تشكيل الحكومة بمفرده وإنما يتم تشكيلها من خلال ائتلاف بين مجموعة من الأحزاب السياسية كما هي الحال في ألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وغيرها، أما نظم الثنائية الحزبية فتتسم بوجود حزبين كبيرين يهيمنان على الحياة السياسية كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبالنسبة لنظم الحزب الواحد فتقوم على سيطرة حزب وحيد على الحياة السياسية مع حظر أي حزب آخر كما هي الحال بالنسبة لسيطرة الحزب النازي على الحياة السياسية في ألمانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤٥. وقد شهد بعض دول العالم هيمنة حزب معين على الحياة السياسية رغم قيام النظام السياسي على الديمقراطية والتعددية، ويطلق على هذه الأحزاب الأحزاب المهيمنة.

ويمكن القول بوجود مجموعة من السمات المميزة للأحزاب المهيمنة أولها تتعلق بالهيمنة في جانبها العددي بمعنى أن اعتبار حزب ما مهيمن يتطلب فوزه بعدد من مقاعد البرلمان أكبر بكثير من باقي الأحزاب، وبالتالي فلا بد من أن يفوز الحزب

بأكثرية مقاعد البرلمان على الأقل، أما ثاني السمات فيرتبط بتمتع الحزب المهيمن بموقع مسيطر على صعيد المساومات ويعني ذلك قدرته على البقاء في الحكم بشكل منتظم وبذلك يتمتع بموقع يتيح له القدرة على المساومة بفعالية مع الأحزاب الأخرى فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، فحتى لو يتمكن من الحصول على الأغلبية البرلمانية فإنه يتمتع بموقع تفاوضي استراتيجي يجعل من غير المحتمل تشكيل الحكومة دون وجوده كشريك فيها، وثالث هذه السمات يرتبط باستمراره في الحكومة لفترة معتبرة من الزمن وليس لمجرد عدد محدود من السنوات، ويرتبط آخر هذه السمات بكون الحزب المهيمن مسيطرًا على الصعيد الحكومي بسبب وجوده لفترة معتبرة من الزمن كجزء أساسي من الحكومة[٢]. وترتبط الدراسة بهذا التعريف للحزب المهيمن.

وينطبق وصف الحزب المهيمن على عدد من الأحزاب السياسية في بعض المجتمعات، إذ ينطبق على حزب المؤتمر في الهند الذي سيطر على الحياة السياسية من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩، والحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان الذي هيمن على الحياة الحزبية من عام ١٩٥٥ حتى عام ٢٠٠٩، وحزب المؤتمر في جنوب أفريقيا الذي نجح في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ومقاعد البرلمان في كل الانتخابات الديمقراطية التي شهدتها جنوب أفريقيا منذ القضاء على نظام الفصل العنصري وذلك خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى آخر انتخابات جرت في عام ٢٠١٩. ويثور هنا التساؤل ما العوامل التي أدت إلى سيطرة وهيمنة هذه الأحزاب على الحياة السياسية في المجتمعات التي توجد فيها.

المشكلة البحثية:

تتباين دول العالم فيما يتصل بطبيعة النظام الحزبي، فهناك نظم تعددية حزبية ونظم ثنائية حزبية ونظم الحزب الواحد، وتشير ملاحظة الحياة الحزبية في عدد من المجتمعات الديمقراطية إلى وجود حزب مهيمن يحصل على أكثرية أو أغلبية مقاعد

البرلمان، ويبقى في الحكم لفترة زمنية طويلة ودائمًا ما يكون الطرف الأهم في المفاوضات التي تؤدي إلى تشكيل الحكومة.

ويطلق على هذا النمط من الأحزاب الأحزاب المهيمنة، وترتبط نشأة الأحزاب المهيمنة واستمرارها في الحكم بمجموعة من العوامل التي يمكن من خلالها تفسير هذه النشأة وذلك الاستمرار، ويمثل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا نموذجًا لهذه الأحزاب.

وبناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي هو ما العوامل التي تؤدي إلى ظهور واستمرار الأحزاب المهيمنة؟ وما العوامل التي أدت إلى ذلك في حالة جنوب أفريقيا؟.

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة تحليل العوامل التي تؤدي إلى نشأة الأحزاب المهيمنة واستمرارها في الحكم وذلك على جانبين الأول نظري والآخر تطبيقي بالتطبيق على حالة حزب المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لموضوع مهم من موضوعات السياسة المقارنة والذي يتصل بطبيعة الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، وهو الأحزاب المهيمنة وهو موضوع تندر فيه الدراسات العربية، وبالتالي تسعى الدراسة لسد الفجوة في الدراسات العربية المتعلقة بهذا الموضوع.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على ملاحظة واقع الحياة السياسية في جنوب أفريقيا، وذلك لتحليل العوامل التي أدت إلى ظهور حزب المؤتمر الوطني كحزب مهيمن، حيث يعد حزب المؤتمر في جنوب أفريقيا حزبًا مهيمنًا إذ نجح في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ومقاعد البرلمان منذ أول انتخابات ديمقراطية شهدتها جنوب أفريقيا حتى آخر انتخابات جرت في عام ٢٠١٩، كما كان شريكًا في جميع الحكومات التي شهدتها جنوب أفريقيا منذ القضاء على نظام الفصل العنصري، وهو ما أهله لموقع تفاوضي استراتيجي، كما تستند الدراسة لأداة دراسة الحالة بغية دراسة حالة حزب المؤتمر في جنوب أفريقيا دراسة معمقة[٣].

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام يعرف أولها بالتحليل النظري للعوامل المفسرة لظهور الأحزاب المهيمنة، فيما يتناول الثاني حزب المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا كحزب مهيمن، ويحلل ثالثها المتغيرات المفسرة لظهور حزب المؤتمر كحزب مهيمن على النظام الحزبي الجنوب أفريقي.

أولاً: العوامل المفسرة لظهور الأحزاب المهيمنة: تحليل نظري:

تعددت المتغيرات المفسرة لظهور الأحزاب المهيمنة، ويمكن التمييز بين العديد من النظريات التي يمكن من خلالها تفسير هيمنة بعض الأحزاب السياسية في بعض المجتمعات، فهناك من يميز بين أنواع مختلفة من النظريات، الأولى هي النظريات المؤسسية institutional theories، والثانية هي المتعلقة بأداء الحزب المهيمن وشرعيته Performance Legitimacy Theory، والثالثة ترتبط بمدى وسطية الحزب المهيمن وتمثيله للناخب الوسيط Decision–theoretic Models، والرابعة

تتعلق بالموارد Resource Theory والأخيرة تتصل بالانقسامات المجتمعية Social Cleavage Theory[٤].

ويميز بعض الباحثين بين ثلاثة أنماط أساسية من النظريات الأولى المتعلقة بجانب الطلب Demand-Side Theories وتشمل تفسيرات تتعلق بالانقسامات المجتمعية Social Cleavages، وتحيز الناخبين للحزب المهيمن Voter alignment ، والتفسيرات الاقتصادية Economic Explanations، أما النمط الثاني من النظريات فيشمل تلك المتعلقة بجانب العرض، والنمط الأخير من النظريات يشمل النظريات المؤسسية[٥].

وبناء على ما سبق يمكن القول بوجود أربع مجموعات من العوامل المفسرة لظهور الأحزاب المهيمنة الأولى هي الانقسامات الاجتماعية، والثانية هي العوامل المؤسسية، والثالثة هي العوامل المتصلة بالحزب المهيمن، والأخيرة ترتبط بأحزاب المعارضة. ويعرض الباحث بالتفصيل لهذه العوامل.

١- الانقسامات الاجتماعية:

فيما يتعلق بالعوامل المتصلة بالانقسامات المجتمعية، يتم تفسير ظهور الأحزاب السياسية كانعكاس للبنية الاجتماعية، وبالتالي تظهر الأحزاب السياسية للتعبير عن المطالب السياسية للجماعات كاستجابة للانقسامات المجتمعية الموجودة في المجتمع، ولذلك تظهر النظم الحزبية المتعددة في المجتمعات التي تتسم بانقسامات مجتمعية رئيسية متعددة مثل الانقسامات العرقية والدينية والطبقية، في حين أن الانقسامات المجتمعية الأكثر اعتدالاً تؤدي إلى ظهور نظام ثنائي الحزبية[٦]، إذ يمكن استيعاب الانقسامات المجتمعية في كتلتين رئيسيتين يمثلهما حزبان كبيران.

كذلك يمكن تفسير هيمنة حزب واحد استنادًا إلى تمثيله لتلك الانقسامات المجتمعية، على سبيل المثال يمكن تفسير سيطرة حزب المؤتمر الهندي كحزب مهيمن على الحياة السياسية في الهند خلال الفترة من ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩ بقدرة الحزب على تمثيل واحتواء الانقسامات المجتمعية المختلفة المنتشرة في المجتمع الهندي، وفي

الوقت ذاته يمكن تفسير تراجعه انتخابيًا في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب عدم قدرته على احتواء الانقسامات المجتمعية التي ميزت المجتمع الهندي خلال تلك الفترة[٧]. وإجمالاً يمكن القول وفقًا للتفسيرات المستندة إلى الانقسامات المجتمعية إن عمليات التصويت والتنافس الحزبي والنظام الحزبي تعكس الانقسامات العرقية الموجودة في المجتمع، وبالتالي فالمجتمعات التي تتسم بهيمنة جماعة عرقية ويسيطر فيها التصويت على أساس عرقي تكون أكثر عرضةً لظهور الأحزاب المهيمنة.

٢- العوامل المؤسسية:

يركز الباحثون المهتمون بدراسة تأثير العوامل المؤسسية في النظام الحزبي على النظم الانتخابية، إذ يرى العديد من الباحثين أن نظم الأكثرية الانتخابية تؤدي إلى وجود نظام ثنائي الحزبية، في حين ترتبط النظم متعددة الأحزاب بنظم التمثيل النسبي[٨]. بخصوص الأحزاب المهيمنة، يرى الكثير من الباحثين أن النظم الانتخابية التي تشجع على الشخصانية personalism مثل نظام الصوت الواحد غير المتحول والذي تم تطبيقه في اليابان وتايوان تؤدي إلى الزبائنية clientelism وشراء الأصوات وهي عوامل تصب في صالح الأحزاب المهيمنة، ورغم اختلاف النظم الانتخابية في المجتمعات التي شهدت ظهور الأحزاب المهيمنة (كان النظام الانتخابي أحد نظم الأكثرية في الهند والمكسيك في حين كان النظام الانتخابي في كل من اليابان وتايوان هو الصوت الواحد غير المتحول)، إلا أن الملاحظة تشير إلى أن الدول التي تتبنى النظم غير النسبية non proportional مثل نظام الفائز الأول ونظام الكتلة والصوت الواحد غير المتحول تكون أكثر احتمالاً لظهور الأحزاب المهيمنة عند مقارنتها بالدول التي تتبنى نظم التمثيل النسبي[٩].

٣- العوامل المتصلة بالحزب المهيمن:

تضم تلك العوامل السمات المتصلة بالحزب المهيمن وعلى ذلك تشمل العوامل المتعلقة بدور الحزب المهيمن التاريخي، وبوسطيته وتمثيله للقطاعات المجتمعية المختلفة، ومدى قدرته على الحفاظ على تماسكه وتجنب الانشقاقات، فضلاً عن قدرته على بناء شبكة قوية من الروابط الزبائنية.

فيما يتعلق بالدور التاريخي، تمتلك الأحزاب المهيمنة عناصر تأسيسية foundational، كما تتمتع بشرعية كبيرة بين المواطنين ترجع إلى كونها الأحزاب المسؤولة عن تأسيس الدولة أو النظام الديمقراطي أو إنشائها دولة الرفاهة الشاملة الأولى، وتكتسب الأحزاب التي تنشئ مؤسسات النظام الديمقراطي مصدرًا للسمعة طويلة الأجل والتي تكون ذات قيمة في أوقات الأزمات، وهذه العناصر التأسيسية التي تتمتع بها الأحزاب المهيمنة تمنحها ثقة أغلبية الناخبين، على سبيل المثال قاد حزب المؤتمر الهندي الحركة الوطنية لمقاومة الاستعمار وتأسيس الدولة الهندية المستقلة الأمر الذي ساهم في حصوله على أغلبية أصوات الناخبين في فترة ما بعد الاستقلال[١٠].

وغالبًا ما تأتي سيطرة الأحزاب المهيمنة في ظل أزمات تعبئة، حيث تظهر هذه الأحزاب لتقود نمط تعبئة يتضمن الكتل التاريخية historical blocs والقوى الرئيسية في المجتمع، ففي اليابان مثلت المنظمات الزراعية وقطاعات الأعمال والقطاعات المالية الرئيسية وأصحاب المتاجر الصغيرة والمتوسطة الحجم الأساس التنظيمي لدعم الحزب الليبرالي الديمقراطي[١١].

وتتميز الأحزاب المهيمنة بكونها أحزابًا براجماتية وتسعى لكسب أكبر عدد ممكن من المؤيدين، وبالتالي فيكون تركيزها على الوصول للسلطة بدرجة أكبر من التركيز على الاعتبارات الأيديولوجية، كذلك غالبًا ما تتجه هذه الأحزاب للتكيف في مواجهة ظروف السوق الانتخابي بشكل براجماتي لتعظيم عدد مؤيديها وللحصول على دعم الناخب الوسيط median voter[١٢]، وإجمالاً يمكن القول إن الأحزاب المهيمنة تتبنى سياسات تعكس توجهات غالبية الناخبين في ظل ارتباط أقل بالاعتبارات الأيديولوجية.

كذلك فإن هيمنة بعض الأحزاب على النظام الحزبي ترتبط بقدرتها على كبح جماح الانشقاقات والانقسامات المعتبرة داخلها، إذ من الممكن أن تظهر هذه الانقسامات أحزاب المعارضة كبديل مقبول من وجهة نظر الناخبين، كذلك فإن أعضاء الحزب المنشقين الذين يقومون بالانضمام لأحزاب المعارضة يعطونها فرصة حقيقية للمنافسة، وعلى ذلك يمكن القول إن الانشقاقات المعتبرة داخل الأحزاب المهيمنة تمثل القوة الرئيسية التي تؤدي إلى إنهاء هيمنتها، ففي اليابان نتجت أول خسارة للحزب الليبرالي في الانتخابات عن انقسامات داخل الحزب[١٣]. وبناء على ما سبق يمكن القول إنه كلما كان الحزب المهيمن قادرًا على استيعاب الانقسامات داخله، وكلما نجح في منعها كلما ظل في موقعه كحزب مهيمن.

ويعتمد ظهور واستمرار الأحزاب المهيمنة على نجاحها في الحفاظ على وتوسيع تحالفها الانتخابي الأولي ويتم ذلك من خلال استخدام المنافع المادية material benefits ويشمل ذلك بناء شبكة قوية من الروابط الزبائنية patronage ties وتقديم مجموعة متنوعة من المساعدات للعديد من الجماعات في المجتمع[١٤].

كذلك يعمل الحزب المهيمن في تواصله مع الناخبين على تقديم نفسه باعتباره الممثل الوحيد لقيم معينة هي القيم المقبولة من أغلبية أفراد المجتمع، وبالتالي يمثل الحزب نفسه في إطار معين وذلك لهدفين أساسيين الأول هو بناء صورة ذهنية معينة عنه لدى الشعب والناخبين، والآخر هو نزع الشرعية عن المعارضة وفي حالة نجاحه في ذلك سينجح في بناء هيمنته، إذ يمثل الانضمام للمعارضة في هذه الحالة خيارًا غير منطقي بالنسبة للجماعات الاجتماعية المختلفة[١٥].

٤- العوامل المتعلقة بأحزاب المعارضة:

ترتبط هيمنة حزب واحد على النظام الحزبي بضعف أحزاب المعارضة وعدم قدرتها على التنسيق فيما بينها وتشتتها، فاستمرار هيمنة حزب واحد على النظام الحزبي يعني عدم قدرة أي من أحزاب المعارضة على حشد الدعم من الناخبين كبديل عن

الحزب المهيمن، كذلك فإن هذه الهيمنة تعني عدم قدرتها على تشكيل تحالف يؤدي إلى إنهاء هيمنة الحزب المهيمن[١٦].

ثانيًا: حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كحزب مهيمن في جنوب أفريقيا:

شهدت جنوب أفريقيا نظام فصل عنصري بقيادة الحزب القومي في الفترة من عام ١٩٤٨ حتى بداية التسعينيات وقد ترسخ هذا النظام من خلال مجموعة من القوانين العنصرية التي عززت من هيمنة الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء، وخلال هذه الفترة تم حرمان السود من حقوقهم السياسية وحرياتهم، في المقابل ظهر المؤتمر الوطني الأفريقي باعتباره حركة المقاومة في مواجهة نظام الفصل العنصري، وفي بداية التسعينيات بدأ الانتقال الديمقراطي من خلال تفاوض بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب القومي لينشأ نظام سياسي جديد قائم على الديمقراطية والتعددية. وظهر هنا حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجانب الحزب القومي، كما أُجريت أول انتخابات حرة ونزيهة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤.

وفي انتخابات عام ١٩٩٤ نجح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الحصول على نسبة ٦٢,٦% من الأصوات و٢٥٢ مقعدًا من إجمالي عدد مقاعد الجمعية الوطنية (المجلس الأدنى من مجلسي البرلمان في جنوب أفريقيا البالغ عدد مقاعده ٤٠٠ مقعد)، وتلاه الحزب القومي بنسبة ٢٠,٤% من الأصوات و٨٢ مقعدًا ثم حزب الحرية إنكاثا ب١٠,٥% من الأصوات و٤٣ مقعدًا، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ حصل المؤتمر الوطني على ٦٦,٤% من الأصوات و٢٦٦ مقعدًا، بينما حصل التحالف الديمقراطي على٩,٦ % من الأصوات و٣٨ مقعدًا وحصل حزب الحرية إنكاثا على ٨,٦% من أصوات الناخبين و٣٤ مقعدًا. وحل المؤتمر الوطني أولاً بنسبة ٦٩,٧% من الأصوات و٢٧٩ مقعدًا في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٤ فيما جاء حزب التحالف الديمقراطي في المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٤% من الأصوات و٥٠ مقعدًا، أما الحرية إنكاثا فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٧% من الأصوات و٢٨ مقعدًا[١٧].

أما في انتخابات عام ٢٠١٤ بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها المؤتمر الوطني ٦٢,١% فضلاً عن حصوله على ٢٤٩ مقعدًا، بينما حصل التحالف الديمقراطي على ٢٢,٢% من الأصوات و٨٩ مقعدًا، ونجح حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية في الحصول على ٦,٤% من الأصوات و٢٥ مقعدًا، وفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٩ كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها المؤتمر الوطني ٥٧,٥% بجانب حصوله على ٢٣٨ مقعدًا، بينما حصل التحالف الديمقراطي على ٢٠,٨% من الأصوات و٨٤ مقعدًا، وحصل مقاتلو الحرية الاقتصادية على ١٠,٨% من الأصوات و ٤٤ مقعدًا.

ومن الملاحظ هنا نجاح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان في كل الانتخابات الديمقراطية التي شهدتها جنوب أفريقيا حتى آخر انتخابات والتي جرت عام ٢٠١٩، ورغم تراجع نسبة الأصوات التي حصل عليها هذا الحزب في آخر ثلاثة انتخابات إلا أنه ظل الحزب المهيمن على النظام الحزبي في جنوب أفريقيا، إذ نجح في الحصول على نسبة تجاوز ٥٠ % من مقاعد الجمعية الوطنية في كل الانتخابات الديمقراطية التي شهدتها جنوب أفريقيا بعد القضاء على نظام الفصل العنصري. ويوضح الجدول التالي نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية الوطنية منذ انتخابات عام ١٩٩٤ حتى انتخابات عام ٢٠١٩.

جدول رقم "١"

نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية عليها في انتخابات الجمعية الوطنية في جنوب أفريقيا

الحزب		١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠١٤	٢٠١٩
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي	نسبة الأصوات	%٦٢,٦	%٦٦,٤	%٦٩,٧	%٦٥,٩	%٦٢,١	%٥٧,٥
	عدد المقاعد	٢٥٢	٢٦٦	٢٧٩	٢٦٤	٢٤٩	٢٣٠
الحزب القومي (الجديد)	نسبة الأصوات	%٢٠,٤	%٦,٩	%١,٧			
	عدد المقاعد	٨٢	٢٨	٧			
حزب الحرية إنكاثا	نسبة الأصوات	%١٠,٥	%٨,٦	%٧	%٤,٥	%٢,٤	%٣,٤
	عدد المقاعد	٤٣	٣٤	٢٨	١٨	١٠	١٤

حزب جبهة الحرية	نسبة الأصوات	%٢,٢					%٢,٤
	عدد المقاعد	٩					١٠
الحزب الديمقراطي (التحالف الديمقراطي)	نسبة الأصوات	%١,٧	٩,٦%	%١٢,٤	%١٦,٧	%٢٢,٢	%٢٠,٨
	عدد المقاعد	٧	٣٨	٥٠	٦٧	٨٩	٨٤
حزب مؤتمر عموم أفريقيا في أزانيا	نسبة الأصوات	%١,٢					
	عدد المقاعد	٥					
الحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي	نسبة الأصوات		%١,٤	١,٦%			
	عدد المقاعد		٦	٧			
حزب الحركة الديمقراطية المتحدة	نسبة الأصوات		%٣,٤	%٢,٣		% ١	
	عدد المقاعد		١٤	٩		٤	

حزب الديمقراطيون المستقلون	نسبة الأصوات			%١,٧			
	عدد المقاعد			٧			
حزب مؤتمر الشعب	نسبة الأصوات				%٧,٤		
	عدد المقاعد				٣٠		
حزب الحرية الوطنية	نسبة الأصوات					%١,٦	
	عدد المقاعد					٦	
حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية	نسبة الأصوات					%٦,٤	%١٠,٨
	عدد المقاعد					٢٥	٤٤

المصدر : http://www.electionresources.org/

* تم استبعاد الأحزاب الحاصلة على نسبة أقل من ١% من الأصوات.

ثالثًا: العوامل المفسرة لنشاة واستمرار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كحزب مهيمن:

يمكن القول إن هناك أحزابًا كان لها بعض التأثير على هيمنة حزب المؤتمر الوطني، ففي انتخابات عام ١٩٩٤ حصل الحزب القومي على ٢٠,٤% من الأصوات إلا أنه تراجع بمرور الوقت ثم تم تغيير اسمه للحزب القومي الجديد إلى أن تم حله في عام ٢٠٠٤، أما في الوقت الراهن فيمكن القول إن هناك حزبين رئيسيين يمكنهما التأثير على هيمنة حزب المؤتمر الوطني وهما حزب التحالف الديمقراطي، وحزب مقاتلي الحرية الاقتصادية، ويثور هنا التساؤل لماذا ظهر واستمر حزب المؤتمر الوطني كحزب مهيمن على النظام الحزبي في جنوب أفريقيا ؟ ارتباطًا بالتحليل النظري يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل الانقسامات الاجتماعية، والعوامل المؤسسية، والعوامل المتصلة بحزب المؤتمر، وتلك المتعلقة بأحزاب المعارضة.

١- الانقسامات الاجتماعية:

ينقسم المجتمع في جنوب أفريقيا على أساس عرقي ويمكن التمييز هناك بين أربع جماعات عرقية وهي السود من أصل أفريقي والبيض أو ذوي الأصل الأوروبي، والملونين، إلى جانب الهنود[١٨]، ويشكل الأفارقة ٧٩,٣% من إجمالي عدد السكان، بينما يمثل ذوو الأصل الأوروبي٩,٣% من السكان، بينما تصل نسبة الملونين نحو ٨,٨%، ويشكل الهنود نحو ٢,٥%، وينحدر السود من أصول أفريقية، وبالنسبة للملونين فينحدرون من سلالة مختلطة، أما البيض ذوو الأصل الأوروبي، فيشكل الإنجليز معظمهم بجانب بعض الألمان والبرتغاليين وذوي الأصول الأوروبية الأخرى[١٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العملية السياسية في جنوب أفريقيا سواء على المستوى الحزبي أو الانتخابي لا زالت مبنية على روابط تاريخية تتقاطع معها الانتماءات العرقية، ولذلك يمكن القول إن معظم أحزاب المعارضة تعد أحزاب متخصصةniche parties بمعنى أنها لا تسعى للحصول على أغلبية على المستوى الوطني أي على مستوى البلاد ولكنها تسعى لتمثيل مجموعات عرقية معينة، ولكن لكي تنجح هذه الأحزاب في تحدي حزب المؤتمر يجب عليها أن تحقق نجاحًا معتبرًا في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية السوداء، وهذه الأحزاب تسعى للحصول على دعم الناخبين المعبرين عن الجماعات العرقية التي تمثلها وتدافع عن مصالحها، وبالتالي فهي تتجه للتنافس والتصارع فيما بينها بدلاً من منافسة حزب المؤتمر الوطني باعتباره الحزب الحاكم[٢٠].

ويعكس ذلك الاتجاه نتائج الدراسات الإمبيريقية التي تناولت التصويت على أساس عرقي في جنوب أفريقيا في انتخابات عامي ١٩٩٤، و١٩٩٩، إذ تشير الملاحظة إلى تزايد معدلات هذا التصويت، ففي عام ١٩٩٤ صوت لصالح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ٨١% من السود، و٢% من البيض، و٢٨% من الملونين، و٢٥% من الهنود، في حين قام بالتصويت لصالح حزب الحرية إنكاثا ٨% من السود، و٧% من البيض، و١٧% من الهنود، بينما صوت لصالح الحزب القومي ٤% من السود، و٦٦% من البيض، و٦٧% من الملونين، و٥٠% من الهنود، واستمرت نفس اتجاهات التصويت في عام ١٩٩٩، إذ قام بالتصويت لصالح حزب المؤتمر الوطني ٨٢% من السود، و٥% من البيض، و٦٠% من الملونين، و٣٠% من الهنود، بينما صوت١١% من السود لصالح حزب الحرية إنكاثا، بينما لم تصوت نسبة معتبرة من الملونين والهنود لصالحه، في حين صوت لصالح الحزب القومي ٢% من السود، و١٦% من البيض، و٣٤% من الملونين، و١٦% من الهنود، وأيد الحزب الديمقراطي ١% من السود، و٥٧% من البيض، و٦% من الملونين، و١٨% من الهنود[٢١].

ويمكن القول بشكل عام إن حزب المؤتمر يتلقى تأييده الانتخابي الرئيسي من الأفارقة السود الذين يمثلون أغلبية السكان، فأصوات البيض وكثير من أصوات

الملونين والهنود تتجه لصالح حزب التحالف الديمقراطي المعارض، وبالتالي فمن الصعب تصور تصويت كثير من الأفارقة لصالح حزب غير حزب المؤتمر الوطني الذي قاد حركة التحرير، وعلى ذلك فإن السخط على السياسات الحكومية التي يتبناها حزب المؤتمر يتم ليس من خلال التصويت لصالح حزب آخر ولكن من مقاطعة الانتخابات[٢٢]. ويمكن القول بناء على ما سبق أن بنية الانقسامات الاجتماعية المتمثلة في الانقسامات العرقية كان لها تأثير كبير على هيمنة حزب المؤتمر، باعتباره الحزب الذي يحصل على تأييد أغلبية الناخبين السود الذين يمثلون أغلبية السكان.

٢ – العوامل المؤسسية:

على الرغم من أن النظام الانتخابي في جنوب أفريقيا هو نظام القائمة النسبية وهو النظام الذي يؤدي إلى حصول الأحزاب السياسية على عدد من مقاعد البرلمان يتناسب مع نسبة الأصوات التي نجحت في الحصول عليها وهو ما قد يؤدي إلى ظهور نظام حزبي تعددي، إلا أن حزب المؤتمر نجح في الهيمنة على النظام الحزبي.

ومن الجدير بالذكر هنا إلى أنه يمكن التمييز بين نظام القائمة النسبية المغلقة والقائمة النسبية المفتوحة، وفي ظل القائمة المغلقة يقوم الناخب باختيار القائمة فقط دون أن يتمكن من تغيير ترتيب المرشحين داخلها[٢٣]، أما في القائمة المفتوحة يقوم الناخب باختيار قائمة معينة إلى جانب ترتيب المرشحين داخل القائمة، وبالتالي يختار الناخب بجانب القائمة المفضلة لديه المرشحين داخل ذات القائمة[٢٤]. وتطبق جنوب أفريقيا نظام القائمة النسبية المغلقة.

وقد كان لنظام القائمة النسبية بعض الآثار على الأحزاب السياسية والنظام الحزبي إذ يكون القول الأخير للقيادات الحزبية فيما يتعلق بالمرشحين داخل هذه القائمة وهو ما قوض من بناء القادة السياسيين لأسس للسلطة، ولما كانت جميع المناصب الرسمية تتم من خلال قوائم المرشحين، فلا بد للمرشحين أن يلتزموا بسياسات الحزب

وتعليمات قادته للبقاء في مواقع السلطة، وعلى الرغم من نجاح بعض السياسيين في بناء قواعد سياسية على المستوى المحلي إلا أنهم أُجبروا على الخروج من مواقع السلطة أو وجدوا أنفسهم مهمشين[٢٥].

كذلك أدى نظام القائمة النسبية المغلقة إلى دعم مركزية الحزب وتقويض المساءلة حيث لا يوفر الفرصة للناخبين لاختيار ممثليهم بشكل مباشر وبالتالي لا يملك الناخبون أي وسيلة للرقابة على ممثليهم بمجرد انتخابهم ويكون أعضاء البرلمان عن حزب معين مسؤولين أمام قادة هذا الحزب[٢٦]، ولا شك في أن ذلك يزيد من هيمنة قادة الحزب.

٣- العوامل المتصلة بحزب المؤتمر كحزب مهيمن:

يمكن القول إن هناك عوامل رئيسية تتعلق بحزب المؤتمر أدت إلى ظهوره واستمراره كحزب مهيمن، الأول تاريخي متعلق بتاريخ الحزب النضالي كحركة تحرير ضد نظام الفصل العنصري، والثاني هو مدى تمثيله لقطاعات المجتمع المختلفة ووسطيته، وكونه حزب وسطي عابر للطبقات، والثالث هو مدى قدرته على الحفاظ على تماسكه وتجنب الانشقاقات، والرابع هو الروابط الزبائنية للحزب، والأخير هو استراتيجيات الحزب المتعلقة بمحاولة نزع الشرعية عن أحزاب المعارضة.

فيما يتعلق بدوره التاريخي، لعب حزب المؤتمر الوطني دورًا تاريخيًا في جنوب أفريقيا، فقاد حركة المقاومة ضد نظام الفصل العنصري[٢٧]، وساهمت قياداته في بناء النظام السياسي في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي[٢٨].

ويرى مسؤولو حزب المؤتمر الوطني أن دوره في النظام الديمقراطي في جنوب أفريقيا يعد "مهمة تاريخية" historical mission، ويتبنى الحزب هذا الموقف كنتيجة لتاريخ جنوب أفريقيا، فحزب المؤتمر ناضل لمدة ثمانين عامًا للتحرر والخلاص من الحكم العنصري للبيض، وعند وصوله للحكم في عام ١٩٩٤ تعهد بتحويل جنوب أفريقيا من مجتمع قائم على أساس العرق إلى مجتمع آخر مؤسس على المساواة بغض النظر عن العرق أو الطبقة[٢٩].

بالنسبة لتمثيله لقطاعات المجتمع المختلفة، يمكن القول على المستوى الأيديولوجي إن المؤتمر الوطني الأفريقي يعد حزبًا وسطيًا عابرًا للأيديولوجيات، فبمجرد وصوله للحكم، استخدم الحزب تحالفه التاريخي مع المنظمات اليسارية لتعزيز صورته كحزب وسطي شامل لمختلف ألوان الطيف الأيديولوجي، إذ يشمل اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة من يمين الوسط ويسار الوسط مما يحد من الساحة الأيديولوجية المتاحة للأحزاب السياسية الأخرى، كما حافظ الحزب على ولاء الطبقة العاملة الفقيرة، وفي ظل تزايد الفجوة بين النخبة الجديدة والطبقة الفقيرة، بدأت تساؤلات تثور بين النخبة الحضرية والطبقات الفقيرة الريفية عما إذا كانت سياسات المؤتمر الوطني تتناسب معهم، ونجح الحزب في كسب دعم الفئتين، فقد نجح في ضمان ولاء الطبقة المتفهمة للسياسات الاقتصادية المحافظة ضمن سياسات التحرير الاقتصادي، على جانب آخر فإن التشريعات ومبادرات التمكين السوداء ساهمت في تعزيز شعبية الحزب بين الطبقات الريفية الفقيرة[٣٠].

وعلى الرغم من إعطائه الأولوية للسكان الأفارقة إلا أن حزب المؤتمر أكد دومًا انفتاحه على كل مواطني جنوب أفريقيا الذي عارضوا نظام الفصل العنصري، ويتأسس ذلك على تطوره كتحالف عابر للطبقات cross class Alliance فالمؤتمر الوطني كان يقوده عناصر أفريقية تنتمي للطبقة المتوسطة في الوقت الذي يتلقى دعمه الأساسي من العمال وسكان المناطق الريفية الفقراء، كذلك لديه علاقات وتاريخ طويل مع الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي وحركة النقابات العمالية السوداء[٣١].

ويعد الحزب تنظيمًا يضم اتجاهات وفصائل متعددة party of factions فيشار إليه بأنه تجمع واسع broad church يتكون من عدد من الجماعات الممثلة لأطياف يمينية ويسارية من الأيديولوجيات المتباينة، والقواعد المؤسسية المختلفة من البنية التنظيمية (مثل حركة رمح الأمة (MK) وهو الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني أثناء النضال ضد نظام الفصل العنصري)، ورابطة المرأة ورابطة الشباب)، ويعكس تحالف المؤتمر الوطني مع الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي ومؤتمر نقابات عمال

جنوب أفريقيا البنية التنظيمية للحزب، ويمكن القول إن المؤتمر الوطني يمثل نتاجًا تاريخيًا لتقاليد أيديولوجية مختلفة، وتحالفات سابقة ممتدة[٣٢].

وقد مكن التحالف الراسخ للحزب مع مؤتمر النقابات العمالية الجنوب أفريقية، والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي، من التعبير عن مدى واسع من وجهات النظر الأيديولوجية في ظل تنظيم واحد عابر للأيديولوجيات، كما وفر له المرونة للادعاء بأنه ممثل المصالح السياسية لليسار والوسط وعلى أساس غير عرقي[٣٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى حرص الحزب قبل وبعد العملية الانتقالية في بداية التسعينيات، على استمرار تلقيه دعم أنصاره، وفي سبيل تحقيق ذلك اتجه الحزب لعدد من الاستراتيجيات، حيث قدم الحزب خطابًا غير عنصري لتوحيد المجتمع بالكامل بعد الانتقال، إذ قام بتبني مفهوم "أمة تعددية" للتعبير عن المجتمع الجنوب أفريقي بمختلف أطيافه وعرقياته، وبعد الانتقال الديمقراطي استخدم الحزب خطاب متصلاً بالخطاب القديم ولكن بلغة مختلفة حيث قدم مفهوم أمتين "two nations"، واتجه مسؤولو الحزب لتقسيم المجتمع لمعسكرين الأول هم المحرومون سابقًا previously disadvantaged ، والأخر هم المحظيون سابقًا previously advantaged وذلك للتأكيد على القواسم المشتركة بين غير البيض وهنا تم استبدال مفهوم أمة واحدة بمفهوم آخر يعكس الهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، وقد ساعد ذلك الخطاب على توحيد الحزب. ويظهر ذلك جليًا في وثائق الحزب التي تجنبت استخدام خطاب سياسي مبني على أساس عرقي، واتجهت لاستخدام تعبيرات مثل الأغلبية، وديمقراطية الأغلبية، والشعب المضطهد oppressed people[٣٤].

ومما يميز الحزب ويؤكد على شموليته نجاحه في بناء هيكل تنظيمي على المستوى الوطني يعتمد على فروعه المحلية، إذ يعد المؤتمر الوطني هو الحزب الوحيد الذي يتمتع بتواجد تنظيمي محكم في جميع مناطق البلاد سواء في المناطق الريفية أو الحضرية[٣٥]. وهو ما يعكس تمثيله لمختلف العرقيات والمناطق على عكس بعض الأحزاب الأخرى التي تركز على اجتذاب أصوات ناخبين من جماعات عرقية ومناطق معينة.

فيما يتصل بتماسك الحزب وتجنب الانقسامات تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ١٩٩٤ شهد حزب المؤتمر صراعات داخلية حول قضايا أيديولوجية ومادية وشخصية والتي أدت إلى انقسامات أثرت على قاعدة مؤيدي الحزب، من بين أهم هذه الصراعات ذلك الذي وقع في عام ١٩٩٦ عندما أسقطت قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي برنامج إعادة الإعمار والتنمية لاستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع والتي لاقت معارضة قوية من جانب شركائه الرئيسيين وهما مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي بسبب توجهات هذه الاستراتيجية النيوليبرالية، إذ رأى هؤلاء الشركاء أنه تم تهميشهم في العملية التي أدت إلى تبني هذه الاستراتيجية، وقد مهد هذا الموقف الطريق إلى توترات داخلية داخل الحزب وأدى في النهاية إلى انشقاق داخله، كذلك تفاقم الصراع داخل الحزب بسبب هذا البرنامج عندما تمت إقالة زوما كنائب للرئيس في عام ٢٠٠٥ وهو ما أدى إلى انقسام الحزب بين معسكرين متصارعين الأول شيوعي بقيادة زوما والآخر قومي بقيادة مبيكي ونتج عن هذا الانقسام تأسيس حزب مؤتمر الشعب[٣٦] من قبل مؤيدي مبيكي، كذلك شهد الحزب انقسامًا ارتبط بتأسيس حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية، كما تعرض الحزب لانقسامات في أعقاب اتهام بعض أعضائه في قضايا فساد[٣٧]. ورغم ذلك فإن هذه الانقسامات لم تؤثر على الحزب كحزب مهيمن على النظام الحزبي في جنوب أفريقيا.

إلى جانب ذلك اتجه الحزب للقضاء على أي تركز للسلطة داخله والذي قد يؤدي إلى تحدي القيادة الحزبية، وأكدت ورقة الاستراتيجية والقيادة التي أصدرها الحزب على ضرورة السعي باستمرار لتحسين قدرات ومهارات أعضاء الحزب لاستخدام أدوات السلطة وتحويلها، ومن أجل القيام بذلك كان الحزب بحاجة إلى سياسة كادر cadre policy تضمن لعب دور قيادي في جميع مراكز السلطة، مع ضرورة التزام أعضاء الحزب بمبدأ المركزية الديمقراطية، كما أكدت الورقة على ضرورة قيام الحزب بممارسة أقصى قدر من الانضباط بين أعضائه والتأكد أن جميع مستويات الحزب وأعضائه يسعون لتحقيق نفس الهدف بعد تبادل الأفكار[٣٨].

هذا وقد أدت مركزية السلطة في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى إغلاق الباب أمام ظهور معارضة قوية ومؤثرة وبالتالي منع الانقسامات والانشقاقات المعتبرة داخله، وفي الوقت ذاته أدت إلى تهميش نواب البرلمان عن الحزب، كذلك من الملاحظ أن قيادة الحزب تلعب الدور الأكبر داخله الأمر الذي أدى إلى تمتع ممثليه في البرلمان بمستوى منخفض من الاستقلالية، وأجبرهم على الالتزام بتطبيق قرارات القيادة الحزبية، فاللجنة العاملة الوطنية المنبثقة عن الحزب قامت بتعيين كل رؤساء البرلمان، ورؤساء اللجان داخله وذلك منذ عام ١٩٩٩، وفيما يتعلق بمبدأ المركزية الديمقراطية بمجرد إصدار قيادة الحزب لتوجيهاتها وقراراتها، فإن أعضاء البرلمان في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ملزمون بالدفاع عن هذه القرارات وتنفيذها[٣٩].

واتجه الحزب إلى مجموعة من الآليات من أجل ضمان تحقيق الانضباط من خلال التحكم في التعيينات لمناصب داخل الحزب وفي الخدمة العامة والهيئات القانونية، كما تم إنشاء لجان للتعيينات في مختلف المستويات الحكومية، وفي الوقت ذاته وفرت سياسة الكادر واستراتيجية التعيين قائمة بكوادر حزب المؤتمر الوطني ومهاراتهم ذات الصلة والمناصب المتاحة للتعيين تمهيدًا لتعيينهم في الوظائف المناسبة[٤٠].

فيما يتصل بالروابط الزبائنية للحزب، استخدم الحزب موارد السلطة لتعزيز قاعدته الجماهيرية والاحتفاظ بالولاء السياسي لأعضائه، ووصل المؤتمر الوطني الأفريقي بخطاب غير عنصري وتحالف شمل مجموعة متنوعة من الجماعات والتنظيمات الاجتماعية، كما اتجه الحزب لتمرير تشريعات لتأسيس الدعم لنخبة جديدة سوداء تنتمي للطبقة الوسطى لكن مع تقديم بعض التنازلات للطبقات العاملة والفقيرة لجعلها موالية للحزب، كذلك مرر الحزب مجموعة من الإجراءات وذلك لتعزيز ولاء قواعده الانتخابية من خلال إمدادهم بالمنافع والمزايا المادية، واستغل المؤتمر الوطني موقعه في السلطة لتأسيس نظام غنائم لتعزيز روابط الحزب بالجماهير، فبالنسبة للعمال مرر الحزب قانون الشروط الأساسية للتوظيف وقانون تطوير المهارات وقانون المساواة

في العمل، وقد كان الهدف من هذه الإجراءات والسياسات تعزيز موقف غير البيض في القطاعات الاقتصادية المختلفة[٤١].

وبالنسبة لأحزاب المعارضة وموقفه منها، حاول الحزب الحفاظ على المكانة التي كان يتمتع بها خلال مرحلة الكفاح ضد نظام الفصل العنصري من خلال تصوير أي خلاف مع الحزب على أنه خيانة للنضال من أجل التحرر، وقد ساعد ذلك الحزب على تعزيز التصور الذي يرى أن غير البيض يجب أن يتحدوا معًا ضد البيض في ظل سعي الدولة لمعالجة إرث نظام الفصل العنصري، كذلك اعتبر قادة الحزب والمتحدثين باسم حكومات الحزب المختلفة أن الانتقادات من قبل الأحزاب والتنظيمات والمؤسسات المعبرة عن البيض تاريخيًا تعتبر مقاومة تآمرية تستهدف القضاء على النظام الديمقراطي التعددي في جنوب أفريقيا. حيث رأى قادة الحزب أن هذه الانتقادات تأتي على أمل الدفاع عن الامتيازات التي كان يتمتع بها البيض إبان نظام الفصل العنصري[٤٢].

كذلك اتجه المؤتمر الوطني لتمرير قوانين تعزز من هيمنته وفي ذات الوقت تحد من فرص نمو المعارضة، ومن أمثلة ذلك قضية تحويل الانتماء الحزبي –floor crossing، والذي يمكن أعضاء البرلمان من تحويل انتمائهم لحزب آخر بعد انتخابهم، حيث عارض المؤتمر الوطني هذا القانون بشدة عندما طالب به كل من الحزب القومي والحزب الديمقراطي في عام ٢٠٠١ بغرض تأسيس تحالف يضمهما، ولكن الحزب مرر هذا القانون عندما أشار الحزب القومي الجديد عن استعداده للتحالف معه، ويشير بعض الباحثين إلى أن المؤتمر الوطني استفاد من هذه الآلية حيث زاد تمثيله البرلماني من ٦٩,٦٩% إلى ٧٤,٢٥% بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ بسبب تمكن أعضاء البرلمان من تحويل انتماءاتهم الحزبية[٤٣].

وقد اتبع حزب المؤتمر الوطني العديد من الاستراتيجيات لمواجهة أحزاب المعارضة قائمة على أساس محاولة نزع الشرعية عن هذه الأحزاب، وذلك عبر آليتين أساسيتين الأولى وصفها بأنها عنصرية والأخرى وصفها بأنها متطرفة وقوى رجعية، بخصوص الآلية الأولى اتجه حزب المؤتمر لوصف أحزاب المعارضة بأنها عنصرية

بمعنى أنها تسعى لتمثيل جماعات عرقية بعينها، واستخدم حزب المؤتمر هذه الاستراتيجية في مواجهة حزب التحالف الديمقراطي على الرغم من وصف التحالف الديمقراطي نفسه بأنه حزب متعدد العرقيات، كذلك أشار مسؤولو حزب الحرية إنكاثا إلى أن الأكاديميين والسياسيين المعارضين دائمًا ما ينظرون لهم كحزب عرقي رغم محاولاتهم المستمرة لتقديم الحزب كحزب لكل الجنوب أفريقيين، يأتي هذا فيما يقدم المؤتمر الوطني نفسه كحزب متعدد العرقيات ومعبر عن جميع أبناء المجتمع في جنوب أفريقيا[٤٤]. وبخصوص الآلية الأخرى فإنها ترتبط بالمحتوى السياسي لهذه الأحزاب، إذ يتهمها المؤتمر الوطني باقتراح سياسات عفا عليها الزمن وتمثل امتدادًا لحقبة الفصل العنصري بدلاً من السعي لتحويل البلاد وفقًا للمهمة التاريخية لحزب المؤتمر، ولما كان الحزب يتمتع بمكانة تاريخية في أعقاب هزيمة نظام الفصل العنصري ودوره النضالي الكبير للقضاء على هذا النظام فإنه يكون من الصعب لأحزاب المعارضة خاصةً تلك التي كانت جزء من نظام الفصل العنصري أن تواجه هذه الاستراتيجية[٤٥].

٤- العوامل المتعلقة بأحزاب المعارضة:

مر النظام الحزبي في جنوب أفريقيا بالعديد من التطورات إلا أن أيا منها لم يترتب عليه تغيير موازين القوى والمعادلة الحزبية في جنوب أفريقيا، إذ ظل حزب المؤتمر هو المهيمن على النظام الحزبي منذ عام ١٩٩٤ حتى الانتخابات الأخيرة التي تمت في عام ٢٠١٩، وخلال تلك الفترة ظهر العديد من الأحزاب دون أن يتمكن أي منها من تحدي هيمنة حزب المؤتمر، ففي انتخابات عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٩ ظهر الحزب القومي كحزب معارض لكن تم حله. وتشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى أن أحزاب المعارضة الرئيسية تتمثل في حزب التحالف الديمقراطي وحزب مقاتلي الحرية الاقتصادية.

بالنسبة لحزب التحالف الديمقراطي فإنه يعد بمثابة ملجأ سياسي للبيض ذوي التوجهات اليمينية، ومع ظهور الحزب كموطن لأصحاب الاتجاهات اليمينية بدأ

أعضاء الحزب السود في الشعور بأنهم منبوذون ومعزولون، ونتيجة لذلك انشق عضو الجمعية الوطنية الوحيد من السود عن هذا الحزب وانضم لحزب المؤتمر في عام ١٩٩٩ إذ رأى أن الحزب يعارض التحول الحادث في المجتمع، وفي ظل موقف الحزب القوي المضاد لحزب لمؤتمر كان من الصعب على الحزب اجتذاب أصوات الناخبين السود، كذلك فإن هذا الموقف عمل على تأجيج وتعزيز الإدراك بأن الحزب مضاد للسود، ويتجلى ذلك في الدعاية الانتخابية لانتخابات عام ١٩٩٩ فعندما نشر حزب التحالف الديمقراطي ملصقات تحت شعار قاتل مرة أخرى Fight back، نشر المؤتمر الوطني الأفريقي ملصقات كتب عليها لا تحارب السود Don't fight blacks[٤٦].

وتشير دراسة أجراها معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العرقية عن أنماط التصويت في انتخابات عام ٢٠١٤، إلى أن حزب المؤتمر قدم الأداء الانتخابي الأسوأ في مقاطعتي جاوتنج وويسترن كيب حيث حصل على ٥٤,٩٢ % من الأصوات في جاوتنج و٣٤ % من الأصوات في ويسترن كيب، على الجانب الآخر حقق التحالف الديمقراطي الأداء الأفضل في هاتين المقاطعتين ومن الملاحظ أن هاتين المقاطعتين كانتا الأعلى من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك حقق حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أفضل أداء في مقاطعة ليمبوبو وهي ثاني أفقر مقاطعة، وثاني أفضل أداء في مقاطعة مبومالانجا التي تأتي كرابع أفقر مقاطعة في جنوب أفريقيا[٤٧]. وتعزز هذه النسب النظرة لاعتبار الحزب الديمقراطي هو الحزب الممثل لمصالح الأغنياء من البيض.

وتجدر الإشارة هنا إلى نظرة البيض والملونين لحزب التحالف الديمقراطي تتمحور حول اعتباره الحزب الممثل لهم وهي نفس نظرة الأغلبية السوداء الذين ينظرون للحزب كمعبر عن البيض والملونين، ومنذ عام ٢٠٠٨ حاول الحزب تقديم نفسه كحزب ممثل لجميع المواطنين في جنوب أفريقيا واتبع في ذلك عدة استراتيجيات، من ذلك مثلاً أن الصفحة الرئيسية للموقع الإليكتروني للحزب استخدمت العلم الجنوب أفريقي بطريقة مميزة عن باقي الأحزاب الرئيسية من خلال عرضه أسفل وأعلى الصفحة، ومن خلال

عرض صور لقادة الحزب من البيض والسود وذلك في سعيه لتقديم نفسه باعتباره حزبًا ممثلاً لمختلف الجماعات العرقية في جنوب أفريقيا[٤٨].

ورغم ذلك اعترف قادة وممثلو الحزب في البرلمان أن الناخبين السود يتبنون صورة نمطية للحزب باعتباره حزب البيض، فأغلبية ممثلي الحزب في البرلمان من البيض، كما أشاروا إلى أن الحزب يسعى لاختيار أفضل العناصر لتمثيله وأن الحزب في حاجة لتدريب قادة من مختلف الجماعات العرقية، وقال هؤلاء القادة أنهم مدركون للتصور السلبي للأغلبية السوداء عن الحزب باعتباره الحزب الممثل للأقلية البيضاء، وفي تفسيرهم لذلك أشار قادة حزب التحالف الديمقراطي إلى أن حزب المؤتمر الوطني يستغل الهوية العرقية في الانتخابات وذلك بالإشارة لحزب التحالف الديمقراطي باعتباره حزب الفصل العنصري Apartheid party أو الحزب الذي يسعى لإعادة نظام الفصل العنصري[٤٩].

بالنسبة لحزب مقاتلي الحرية الاقتصادية الذي يترأسه جوليوس ماليما فقد حقق إنجازًا انتخابيًا متميزًا كما فرض نفسه كلاعب مهم في النظام الحزبي في جنوب أفريقيا خلال أقل من ثلاث سنوات من تأسيسه، ويستند الحزب إلى خطاب يؤكد على التحول الاقتصادي من خلال التأميم وإعادة توزيع ملكية الأرض، مع تبني نموذج اشتراكي وتقديم النقد الواضح لحزب المؤتمر الوطني وهو ما جعله بديلاً عن المؤتمر الوطني الأفريقي عند بعض السود، ففي انتخابات عام ٢٠١٤ أي بعد عام من ظهوره، سجل الحزب أفضل نتيجة لحزب جديد عندما حصل على ٢٥ مقعدًا من مقاعد الجمعية الوطنية، فضلاً عن كونه حزب المعارضة الرئيسي في بعض المقاطعات[٥٠].

ولقد تأسس حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية على يد جوليوس ماليما في منتصف عام ٢٠١٣ بعد طرده من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كما اكتسب الحزب زخمًا كبيرًا بسبب موقفه من مجزرة ماريكانا في عام ٢٠١٢ والتي أطلقت فيها الشرطة النار على عمال المناجم المضربين عن العمل والتي أدت إلى مقتل ٣٤ شخصًا وإصابة الكثير من العمال، وفي إطار ذلك حاول ماليما تصوير نفسه وحزبه باعتبارهما معبرين عن الفئات الفقيرة والمهمشة وأصبح من السياسيين المعدودين الذين من الممكن أن

يستمع لهم العمال، وقد ساعدت مواقف الحزب على تعزيز شعبيته بينهم فقد حرص على توفير تمثيل قانوني لهم، والمساعدة في تقديم كفالات مالية للعمال المقبوض عليهم[٥١].

ويشير برنامج الحزب إلى التأكيد على العدالة الاجتماعية، حيث أكد على "أرضنا ووظائفنا الآن"، وهو ما ينبه إلى الفئات التي يستهدف الحزب الحصول على دعمها الانتخابي وهي الشباب العاطلون عن العمل، والشباب السود والفقراء، كما لفت الحزب الانتباه إلى التباينات الاقتصادية والاجتماعية رغم توافر الحريات السياسية، ونبه الحزب إلى مساوئ حزب المؤتمر وإلى إلحاح قضايا مثل ملكية الأراضي والتوظف[٥٢].

ويؤكد الحزب على مجموعة من الركائز الأساسية وهي مصادرة الأراضي من أجل إعادة توزيعها بالتساوي دون تعويض، وتأميم المناجم والبنوك والقطاعات الاستراتيجية الأخرى في الاقتصاد دون تعويض، ومجانية التعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية والإسكان والصرف الصحي المتمتعة بالجودة، والتنمية الصناعية لخلق ملايين الوظائف المستدامة، وتطبيق الحد الأدنى للأجور من أجل سد الفجوة في الأجور بين الأغنياء والفقراء، والتنمية الهائلة للاقتصاد الأفريقي والانتقال من المصالحة إلى العدالة، والحكومة المنفتحة والخاضعة للمساءلة والنزيهة ومجتمع بلا فساد دون الخوف من التعرض للانتهاكات من قبل أجهزة الدولة[٥٣].

وقدم الحزب نفسه كبديل يساري راديكالي لحزب المؤتمر الوطني مع تقديم انتقادات لنموذج التنمية النيوليبرالي الذي قدمه حزب المؤتمر مع محاولة كسب تأييد الفئات المحرومة والمهمشة والتي تم استبعادها من العقد الاجتماعي في جنوب أفريقيا[٥٤]. ويمكن القول إن حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية يمكن أن يؤثر على الأصوات التي يحصل عليها حزب المؤتمر كما أنه من الممكن أن يسحب أصوات مؤيدة لحزب المؤتمر الوطني وذلك بسبب شعبيته المتزايدة بين السود المنتمين للطبقات الفقيرة، إلا أن الكتلة الكبيرة من أصوات السود خاصةً المنتمين للطبقات العليا والوسطى ستظل مؤيدة لصالح المؤتمر الوطني.

وإجمالاً يمكن القول إن حزبي المعارضة الرئيسيين أحدها وهو الحزب الديمقراطي يعاني من تصور سلبي لدى الكثير من الناخبين من الأفارقة، فعلى الرغم من أن بعض الناخبين قد يكونون غير راضين عن حكم وأداء حزب المؤتمر إلا أنهم يستمرون في دعمه انتخابيًا لأنهم ينظرون للحزب الديمقراطي باعتباره امتدادًا لنظام الفصل العنصري[٥٥]، أما الآخر وهو حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية فمن الصعب تصور تأييد كتلة كبيرة من الأفارقة له خاصةً المنتمين للطبقتين العليا والوسطى بسبب مواقفه الراديكالية، كذلك وفي ظل الانقسامات العرقية والأيديولوجية فإن من الصعب تصور حدوث تحالف بين الحزب الديقراطي وحزب مقاتلي الحرية الاقتصادية وهو الأمر الذي يصب في صالح هيمنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

خاتمة:

استهدفت الدراسة تحليل العوامل المؤدية إلى نشأة الأحزاب المهيمنة واستمرارها في الحكم، مع التطبيق على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وقد ارتبطت الدراسة بتعريف للحزب المهيمن على قيامه بمجموعة من السمات أولها نجاحه في الفوز بأكثرية مقاعد البرلمان وبفارق كبير عن الأحزاب الأخرى، وثانيها موقعه المهيمن على صعيد المساومات مع باقي الأحزاب، وثالثها الاستمرار في الحكم لفترة طويلة ومستمرة، وآخرها هيمنته على الصعيد الحكومي.

وخلصت الدراسة على المستوى النظري إلى التمييز بين أربع مجموعات من العوامل المفسرة لظهور واستمرار الأحزاب المهيمنة الأولى هي الانقسامات الاجتماعية، والثانية هي العوامل المؤسسية، والثالثة هي العوامل المتصلة بالحزب المهيمن، والأخيرة ترتبط بأحزاب المعارضة.

فيما يتعلق بالعوامل المتصلة بالانقسامات المجتمعية، يمكن تفسير هيمنة حزب واحد استنادًا إلى تمثيله لهذه الانقسامات، ووفقًا لذلك تعكس عمليات التصويت والتنافس الحزبي والنظام الحزبي البعد العرقي وبالتالي فالمجتمعات التي تتسم بهيمنة

جماعة عرقية ويسيطر فيها التصويت على أساس عرقي تكون أكثر عرضةً لظهور نظام حزبي مهيمن. كما انتهت الدراسة بالنسبة للعوامل المؤسسية إلى أن الدول التي تتبنى النظم الانتخابية غير النسبية مثل نظام الفائز الأول ونظام الكتلة والصوت الواحد غير المتحول تكون أكثر احتمالاً لظهور النظم الحزبية المهيمنة عند مقارنتها بالدول التي تتبنى نظم التمثيل النسبي.

وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المتصلة بالحزب المهيمن تتضمن العوامل المتعلقة بدوره التاريخي، وبوسطيته وتمثيله للقطاعات المجتمعية المختلفة، ومدى قدرته على الحفاظ على تماسكه وتجنب الانشقاقات، فضلاً عن القدرة على بناء شبكة قوية من الروابط الزبائنية. وبالنسبة للعوامل المتعلقة بأحزاب المعارضة انتهت الدارسة إلى أن هيمنة حزب واحد على النظام الحزبي يرتبط بضعف أحزاب المعارضة وافتقادها القدرة على إقناع الناخبين بأنها تمثل بديلاً للحزب المهيمن وعدم قدرتها على تشكيل تحالف يؤدي إلى إنهاء هيمنته.

وانتهت الدراسة إلى أن الانقسامات العرقية ساهمت في هيمنة حزب المؤتمر على النظام الحزبي في جنوب أفريقيا إذ إن العملية الانتخابية لا زالت مبنية على روابط عرقية، فحزب المؤتمر يتلقى تأييده الانتخابي الرئيسي من الأفارقة السود الذين يمثلون أغلبية السكان، كما انتهت الدراسة إلى أنه رغم تبني جنوب أفريقيا لأحد نظم التمثيل النسبي وهو القائمة النسبية المغلقة إلا أن هذا النظام كان له بعض الآثار على الأحزاب السياسية والنظام الحزبي حيث أدى إلى دعم مركزية حزب المؤتمر الوطني وتقويض المساءلة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك عوامل رئيسية متعلقة بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا ساهمت في ظهوره واستمراره كحزب مهيمن الأول تاريخي يتعلق بتاريخ الحزب النضالي كحركة تحرير ضد نظام الفصل العنصري، والثاني مدى تمثيله لقطاعات المجتمع المختلفة ووسطيته، وكونه حزب وسطي عابر للطبقات، حيث ظهر الحزب كتحالف عابر للطبقات، كذلك لدى الحزب علاقات وتاريخ طويل مع الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي وحركة النقابات العمالية السوداء. ويتمثل الثالث في

قدرته على الحفاظ على وحدته ومنع الانشقاقات وذلك من خلال اللجوء إلى عدد من الآليات من أجل ضمان تحقيق الانضباط من خلال التحكم في التعيينات لمناصب داخل الحزب وفي الخدمة العامة والهيئات القانونية، والرابع هو الروابط الزبائنية للحزب إذ استخدم الحزب موارد السلطة لتعزيز قاعدته الجماهيرية والاحتفاظ بالولاء السياسي، والأخير هو استراتيجيات الحزب المتعلقة بمحاولة نزع الشرعية عن أحزاب المعارضة، وذلك عبر آليتين أساسيتين الأولى وصفها بالعنصرية والأخرى وصفها بالتطرف والرجعية.

وانتهت الدراسة إلى عدم قدرة أحزاب المعارضة على تحدي هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي فالحزب الديمقراطي يعاني من تصور سلبي لدى الكثير من الناخبين من الأفارقة باعتباره امتدادًا لنظام الفصل العنصري، أما حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية ففي ظل مواقفه الراديكالية من الصعب حصوله على نسبة معتبرة من أصوات الناخبين الأفارقة خاصة المنتمين للطبقتين العليا والوسطى، كذلك وفي ظل الانقسامات العرقية والأيديولوجية فإنه من الصعب تصور حدوث تحالف بين الحزب الديمقراطي وحزب مقاتلي الحرية الاقتصادية وهو الأمر الذي يصب في صالح هيمنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

هوامش الدراسة:

[1] محمد طه بدوي وآخرون، **مدخل إلى العلوم السياسية** (الإسكندرية: دار فاروس العلمية للتوزيع والنشر، ٢٠١٩)، ص ٢٤٧-٢٤٨.

[2]T. J. PEMPEL, "Introduction. Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes", in: Pempel, T.J. (ed.) (1990), **Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes** (Ithaca, NY: Cornell University Press), p. 4.

[3] لمزيد من التفاصيل بخصوص دراسة الحالة، أنظر:
John Gerring, **Case Study Research: Principles and Practices** Second Edition (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).

[4] Düzgün Arslantaş, Şenol Arslantaş, and André Kaiser, "Does the electoral system foster a predominant party system? Evidence from Turkey", **Swiss Political Science Review**, Vol 26, No.1, (2020), pp. 128-130.

[5] Kenneth Greene, **Why dominant parties lose: Mexico's democratization in comparative perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 18-27

[6] Pelin Ayan Musil, "Emergence of a dominant party system after multipartyism: Theoretical implications from the case of the AKP in Turkey", **South European Society and Politics**, Vol. 20, No.1 (2015), p.9.

[7] Pradeep Chhibber, **Democracy without associations: transformation of the party system and social cleavages in India** (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2001), p. 5.

[8] Maurice Duverger, **Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State** (B. North and R. North, Trans) (London: Methuen. New York: Wiley, 1959), p. 239.

[9] Düzgün Arslantaş, Şenol Arslantaş, and André Kaiser, **Op. cit**, p. 130.

[10] Bogaards, M. and Boucek, F., (eds.) **Dominant Political Parties and Democracy: Concepts, Measures, Cases and Comparisons**. Routledge/ECPR studies in European political science. (London, UK : Routledge, 2010), pp. 23-44.

[11] T.J. Pempel, "Conclusion. One-Party Dominance and the Creation of Regimes", in: Pempel, T.J. (ed.) (1990), **Uncommon Democracies: The One-Party Dominant Regimes** (Ithaca, NY: Cornell University Press), p. 344.

[12] Françoise Boucek, **Factional politics: How dominant parties implode or stabilize** (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2012), p. 18.

[13] **Ibid**, p. 34.

[14] Sebnem Gumuscu, "The emerging predominant party system in Turkey", **Government and Opposition**, Vol. 48, No.2, (2013), p. 232.

[15] **Ibid**, p. 234.

[16] Christopher Isike and Hakeem Onapajo, "The Decline of a Dominant Political Party: The Case and Future of South Africa's African National Congress (ANC)", **Politeia**, (02568845), Vol. 36, No.2, (2017), p. 4.

[١٧] اعتمد الباحث بخصوص هذه النسب على الموقع التالي:
http://www.electionresources.org

[١٨] محمد عاشور، "اللغة والسياسة في جنوب أفريقيا"، **كراسات استراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، عدد ٢٧٥، (٢٠١٧)، ص ١٠.

[١٩] وذلك وفقًا للتقارير الصادرة عام ٢٠٠٦، أنظر:

Yonatan Tesfaye Fessha, **Ethnic Diversity and Federalism: Constitution Making in South Africa and Ethiopia** (Surrey: Ashgate Publishing Limited, 2010), p. 61.

[20] Malte Kaßner, **The influence of the type of dominant party on democracy: A comparison between South Africa and Malaysia** (Bonn: Springer Science & Business Media, 2013), pp. 209-210.

[21] Karen E. Ferree, **The micro-foundations of ethnic voting: Evidence from South Africa**, Afrobarometer Working Paper No. 40, 2004, p. 6.

[22] Roger Southall, "From party dominance to competitive authoritarianism? South Africa versus Zimbabwe." **Democratization and Competitive Authoritarianism in Africa**, (2016), p. 110.

[٢٣] أندرو رينولدز، بن ريلي، أندرو إيليس وآخرون، **أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات** (استوكهولوم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٠)، ص ١١٣.

[٢٤] جمال سلامة، **النظم الانتخابية: دراسة في التنمية السياسية** (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١١)، ص ٥٣.

[25] Jessica Piombo, **Institutions, Ethnicity, and Political Mobilization in South Africa** (New York: Palgrave Macmillan, 2009), P. 83.

[26] Christopher Isike and Hakeem Onapajo, **Op.cit**, p. 11.

[٢٧] للمزيد من التفاصيل بخصوص حركة المقاومة ضد نظام الفصل العنصري: أنظر:

David Mermelstein, **The Anti-apartheid reader: the struggle against white racist rule in South Africa** (New York: Grove Press, 1987).

Nancy L. Clark and William H. Worger, **South Africa The rise and fall of apartheid** Fourth edition (New York: Routledge, 2022).

Raymond Suttner, "The challenge to African National Congress dominance", **Representation**, Vol. 45, No.2, (2009), pp. 110-116.

[٢٨] لمزيد من التفاصيل عن الانتقال الديقمراطي في جنوب أفريقيا: أنظر:

عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في: على خليفة الكواري، وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الاخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٦٢.

[29] Malte Kaßner, **Op. cit**, p.210.

[30] Jessica Piombo, **Op.cit**, p. 87.

[31] Roger Southall, **Op. cit**, p. 111.

[32] Thiven Reddy, "The Congress Party Model: South Africa's African National Congress (ANC) and India's Indian National Congress (INC) as Dominant Parties" **African and Asian, studies, Vol**. 4, No.3, (2005), p. 285.

[33] Jessica Piombo, **Op. cit**, p. 88.

[34] **Ibid**, pp. 89-90.

[35] Roger Southall, **Op. cit**, p. 111.

[٣٦] لمزيد من التفاصيل عن تأسيس هذا الحزب: أنظر:

Raymond Suttner, "The challenge to African National Congress dominance", **Representation**, Vol. 45, No.2, (2009), pp. 120-121.

[37] Christopher Isike and Hakeem Onapajo, **Op.cit**, p. 14.

[38] Hermann Giliomee , James Myburgh & Lawrence Schlemmer, "Dominant Party Rule, Opposition Parties and Minorities in South Africa", **Democratization**, Vol. 8, No. 1, (2001), p. 172.

[39] **Ibid**, p. 173.

[40] **Ibid**, p. 173.

[41] Jessica Piombo, **Op. cit**, pp. 85-86.

[42] **Ibid**, p. 92.

[43] Christopher Isike and Hakeem Onapajo, **Op. cit**, p. 11.

[44] Malte Kaßner, **Op. cit**, pp. 224-225.

[45] **Ibid**, p.226.

[46] Gavin Davis, "The Electoral Temptation of Race in South Africa: Implications for the 2004 Election" **Transformation: Critical Perspectives on Southern Africa**, Vol. 53, (2004), p. 16.

[47] Pierre du Toit and Nicola de Jager, "South Africa's Dominant-Party System in Comparative Perspective", **Taiwan Journal of Democracy**, Vol. 10, No. 2, (2014), pp. 98-99.

[48] Neil Southern, "Political opposition and the challenges of a dominant party system: The democratic alliance in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies**, Vol. 29, No.3, (2011), pp. 286-287.

[49] **Ibid**, pp. 288-290.

[50] Christopher Isike and Hakeem Onapajo, **Op.cit**, (2017), p. 4.

[51] Benjamin Roberts, "Economic Freedom Fighters: authoritarian or democratic contestant?" In: Schulz-Herzenberg, C. & Southall, R. (eds): **change and stability in South Africa's democracy** (Johannesburg: Konrad-Adenauer Stiftung, 2019), pp, 97-98.

[52] **Ibid**, pp, 102-103.

[53] Sithembile Mbete, The Economic Freedom Fighters South Africa's Turn Towards Populism?, **Journal of African Elections**, Vol. 9, (2014), pp. 39-40

[54] Martin Bekker, " The EFF as a 'gateway party'? Briefing based on data from the 2021 South African local government elections", **REVIEW OF AFRICAN POLITICAL ECONOMY**, VOL. 50, NO. 175, (2023), p. 107.

[55] Yolanda Sadie, Leila Patel and Kim Baldry, " A Comparative Case Study of the Voting Behaviour of Poor People in Three Selected South African Communities", **Journal of African Elections**, Vol. 15, No. 1, (June 2016), p. 161.